International Journal of Multidisciplinary Trends

E-ISSN: 2709-9369
P-ISSN: 2709-9350
Impact Factor (RJIF): 6.32
www.multisubjectjournal.com
IJMT 2025; 7(10): 81-91
Received: 01-08-2025
Accepted: 05-09-2025

علي محسن دشر
Faculty of Political Science, University of Mustansiriya, Baghdad, Iraq

Corresponding Author:
علي محسن دشر
Faculty of Political Science, University of Mustansiriya, Baghdad, Iraq

الصراع الاثني في السودان جذوره وتطوره وجهود التسوية الإقليمية والدولية

علي محسن دشر

DOI: https://www.doi.org/10.22271/multi.2025.v7.i10b.809

ملخص البحث:
إنّ تاريخ الصراع في السودان يعكس تراكماً معقّداً من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهت الدولة منذ استقلالها عام 1956.
فقد ساهمت الانقسامات العرقية والدينية، وضعف مؤسسات الحكم، والتفاوت في التنمية بين الأقاليم، في تغذية النزاعات الداخلية المتكررة، وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية التي طرحتها عدة أطراف من اجل تحقيق السلام، لكن استمرت الصراعات المسلحة لحد الان، وما زال السودان يسعى إلى بناء دولة مدنية قادرة على ترسيخ الاستقرار والمصالحة الوطنية.
وإن تجاوز هذا الإرث من الصراعات يتطلب معالجة جذور الأزمة عبر تعزيز العدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية، والتنمية المتوازنة لضمان مستقبل أكثر استقرارًا للشعب السوداني.
وللخوذ بموضوعة الصراع الاثني في السودان لابد لنا ان نقسم هذا البحث الى ثلاث مباحث فضلًا عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:
المبحث الأول: نظره عامة عن دولة السودان من ناحية الموقع الجغرافي والسكان والموارد.
المبحث الثاني: جذور وتطور وأسباب الصراع في دولة السودان.
المبحث الثالث: جهود التسوية الإقليمية والدولية لتسوية الصراع في السودان.

المقدمة

ان المتتبع لتاريخ السودان منذ استقلاله وحتى الآن، يجد بان الصراع الاثني ظاهرة بارزة في تاريخه ، أي الصراع ليس وليد اللحظة، بل يضرب بجذوره العميقة في تاريخ الدولة، وهو صراع يمتاز بالحدة والتنوع، أسهمت فيه عوامل عدة خارجية منها وداخلية، فضلاً عن غياب الحقيقة الأساسية التي شكلت عدم استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حقيقة دور الحقب السياسية المتتالية تحت السلطة العسكرية في أعاقة الدولة السودانية عن اتجاه التطور والتقدم التنموي، وتعميق إشكالية البناء، ما أدى لضمور الدولة في عمليات التنمية ثم لينعكس ذلك مرة أخرى في إشعال النزاعات والحروب في وسط البلاد ولاسيما في عهود الانظمة العسكرية التي استحوذت على السلطة وتجاذبت عليها بدوافع تمييزية محضة، الأمر الذي ادى الى قيام هذه النزاعات احتجاجاً على التوزيع غير العادل للثروات وادوات التنمية.

المبحث الثاني ، اما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى جهود التسوية الإقليمية والدولية ، فضلاً عن خاتمة لما توصلنا عن خاتمة لما توصلنا إليه بالدراسة.

المبحث الأول: نظره عامة عن السودان (موقع – موارد – سكان)

تتميز السودان بموقع استراتيجي وموارد طبيعية، وتنوع سكاني ، ولمعرفة كل ذلك ، سيتم تناول المبحث من خلال مطلبين وهما : المطلب الاول : الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية ، والمطلب الثاني : التركيبة السكانية للسودان.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية

تقع جمهورية السودان في شمال شرق قارة أفريقيا ، ولها حدود مشتركة مع سبع دول وهي كل من مصر ، وارتيريا ، وأثيوبيا ، وجنوب السودان (بعد استقلالها عام ٢٠١١) ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وتشاد ، وليبيا ، اما داخليا فقد شطر نهر النيل (ثاني أطول نهر في العالم) البلاد إلى شطرين ، ومن الناحية الإدارية فإن البلاد تنقسم إلى ثمانية عشرة ولاية وتضم كل من الشمالية ، نهر النيل ، البحر الأحمر ، كسلا ، والفضارف ، والخرطوم ، والجزيرة ، وسنار ، والنيل الأزرق ، والنيل الأبيض ، شمال كردفان ، جنوب كردفان ، شمال دارفور ، غرب دارفور ، وجنوب دارفور ، وأخيرا الولايات التي أنشئت مؤخرا وهي غرب كردفان ، وشرق دارفور ، ووسط دارفور ، وتنقسم تلك الولايات بدورها إلى مناطق ووحدات إدارية [1].

يحتل السودان مكانه على الخريطة السياسية للقاره الإفريقية على مساحة تبلغ (1.882.000) كم مربع لذا فهو ثالث اكبر دوله في افريقيا بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية والثالث في الوطن العربي بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية والسادس على نطاق العالم وكان السودان قبل انفصال جنوب البلاد الاكبر مساحه وقدره مساحه (2.589.000) كم مربع اي ما يعادل مليون ميل مربع تقريبا تتميز السودان بشكل منظم الى حد كبير، كما يعد نهر النيل الاكثر بروزا في جغرافيته اذ يشكل حوض نهر النيل 4. 67% من مساحة السودان ويفضل موقعة الجغرافي بقاء السودان يمثل معبر تجاري وثقافي بين شمال افريقيا وجنوبها وكذلك بين

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث في هذا الموضوع من معرفة جذور الصراعات وهل هي صراعات أثنية، ام ساهمت في تأجيجها السلطات السياسية في السودان ، اذ يعد هذا الموضوع من المواضيع التي يجب تسليط الضوء عليها نتيجة لآثارها المدمرة على البشرية والحكومات.

اشكالية البحث

تقوم الدراسة على اشكالية مفادها (ما سباب وجذور الصراع في السودان) ، وللاجابة على هذا التساؤل سيتم طرح عدة تساؤلات ابرزها:

- ماهية جذور وتطور الصراع في السودان ؟
- ما أسباب الصراعات في السودان ؟
- ما ابرز الجهود الإقليمية لتسوية الصراع في السودان؟
- وماهي ابرز الجهود الدولية لتسوية الصراع في السودان ؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها (الصراع في السودان اثني وذلك للتنوع السكاني ، لكن الذي عمل على تغذيته واستمراره عدة عوامل ابرزها السياسات الحكومية للحكومات المتعاقبة في السودان ، ولا يمكن اغفال السياسة الاستعمارية التي ساعدت في تأجيج الصراع الاثني من خلال بثها الفرقة بين مكونات الشعب ، الأمر الذي انعكس على الاوضاع في السودان التي شهدت عدم الاستقرار منذ استقلالها وإلى الآن).

منهجية البحث

تم استعمال المنهج التاريخي وذلك لطبيعة الموضوع الذي يستلزم الرجوع الى بعض الاحداث التاريخية، فضلًا عن المنهج الوصفي الذي يعين الباحث على التفسير للإشكاليات والظواهر السياسية، وفهم الظاهرة واستخلاص سماتها، كما تم استخدام منهج التحليل النظمي الذي يفيد في تحليل الاحداث المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً.

هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة لمقدمة وثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول لنظره عامة عن دولة السودان من ناحية الموقع الجغرافي والسكان والموارد ، وتم تناول جذور وتطور وأسباب الصراع في

[1] السودان التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) ، تشرين الأول ٢٠١٤م ، ص٧.

المطلب الثاني : التركيبة السكانية للسودان

يعد السودان أكثر الدول تنوعاً وتعداداً من بين الدول الأفريقية، إذ اطلق عليه اسم (أفريقيا المصغرة) لما فيه من تنوع عرقي وديني ولغوي، ويرجع ذلك لعده اسباب منها اتساع رقعه البلاد ، والتنوع المناخي والنباتي أثر بشكل كبير ومباشر على النشاط الإقتصادي للسكان ، كما إن موقع السودان الوسط في القاره الأفريقية ، ومرور نهر النيل داخل أراضية جذب إليه المهاجرين من قارة أفريقيا وشبه الجزيرة العربية على نحو الذي أدى إلى تعددية واضحة ، فضلاً عن الحدود السياسية المصطنعة التي وضعها الاستعمار الاوروبي للقارة الأفريقية، والتي تأثر بها السودان كسائر الدول الأفريقية الأخرى ، وهذا ما أدى ايضًا الى الاختلاف بين جزئي السودان الشمالي والجنوبي[4].

تتسم الهوية السودانية بالتنوع والاختلاف ، اذ أنها نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة ، فالهوية الشمالية والجنوبية هما هويتان كبيرتان ، لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً وتتفاعل إجتماعياً وتتواصل ثقافياً ، وفي ذلك اثراء للهوية السودانية الشمالية ، إذ تقوم على دعائم وركائز الدين واللغة ، والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية التي قوامها الزنوج والمسيحية ، فضلاً عن المخلفات التي تركها الاستعمار البريطاني من لغة وثقافة استعمارية ،إذ ان الصراع القائم في السودان ينطوي على انه صراع أثني وعرقي وصراع بين الهويات والقيم الثقافية المتمثلة في الدين واللغة والعادات والتقاليد ، فالصراع في السودان هو الصراع بين الهويات ، وذلك لان هناك مجموعه عرقية في داخل اطار السودان الشمالي مورس بحقها التمييز والحرمان.[5]

فضلاً عن ذلك يتميز السودان بتعدد القبائل، وكل قبيلة تنقسم الى عدد من البطون والافخاذ ، وأبرز القبائل المشهورة في السودان هي[6] :

الجزيرة العربية وافريقيا لاسيما غرب وشرق افريقيا [2]. ينظر الخارطة (1).

خارطة 1: الموقع الجغرافي للسودان

المصدر: محمد مهدي مصطفى ، تهريب سودانيين من مصر الى البلاد عبر اثيوبيا، السوداني الدولية ، 13 نيسان 2020، على الرابط الالكتروني: https://www.sudanakhbar.com/721548

يعد القطاع الزراعي المهيمن على الإقتصاد السوداني وأهم القطاعات ، إذ يوظف نحو (80%) من قوة العمل وفق ارقام عام 2009، ويساهم بنحو (5,44%) من إجمالي الناتج المحلي ، وتعد الغابات مورداً طبيعياً ثرياً ومتعدداً ، وتقوم بدور متعاظم في حماية الأراضي الزراعية ، لاسيما في إقليم دارفور وكردفان ، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في حماية مناطق الزراعة جنوب النيل الأبيض ، والقضارف والنيل الازرق ، وتعد الغابات موئلاً للحياة البرية التي يعتبر السودان من أهم مصادرها ، فمحميات الدندر على الحدود السودانية – الاثيوبية ، والردوم الواقعة جنوب دارفور، تعد مصادر لانواع من الحيوانات ذات العائد الإقتصادي كالافيال والنمور والاسود ، فضلاً عن ذلك ، يعد الصمغ العربي أحد المنتجات الرئيسية لقطاع الغابات في السودان ، وتشرف على العملية الانتاجية هيئة حكومية هي الهيئة القومية للغابات [3].

---

[4] بهاء الدين مكاوي ، التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (176) ، نيسان 2009م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر – القاهرة ، ص 244.

[5] زهراء جبر ورور ولطفي جميل محمد، دوافع ظهور الصراع بين حكومة السودان وجنوبة، مجلة ابحاث ميسان ، العدد (35) ، المجلد (18)، حزيران 2022، جامعة ميسان ، ص 94.

(6) رعد خضير صليبي الزبيدي ، المواطنة والاقليات في جمهورية السودان، العدد (3) ، 2020، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، ص 66-68.

[2] اكرام بركان ، النزاعات الداخلية بعد احداث 11 سبتمبر 2011 من منظور الدولة الفاشلة دراسة حالة النزاع في السودان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة – الحاج لخضر ، كلية العلوم السياسية والحقوق – قسم الحقوق ، 2016-2017 ، ص 180

(3) محمد عادل زكي ، الاقتصاد السياسي للتخلف مع اشاره خاصة الى السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت –لبنان، نيسان 2012، ص 300-303.

والجرحى سواءً في صفوف المدنيين أو العسكريين ، سيتم تناول ذلك من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: جذور وتصاعد الصراع في السودان

خضعت السودان للاستعمار البريطاني قرابة خمسين عاماً ، ولقد أدت السياسات التي اتبعها الاستعمار البريطاني إلى ان يفقد السودان وحدته الترابية من خلال جعل التلون العرقي والثقافي في السودان ، مدخلاً للتفريق بين سكان الشمال والجنوب ، إذ خلقت هذه السياسة تطلع لدى الجنوب من أجل الانفصال عن الشمال ، وهو ما أدى إلى اشتعال **الحرب الاهلية الأولى** بين الجنوب والشمال قبل ان يحصل السودان على استقلاله رسمياً بعام واحد اي في عام ١٩٥٥ ، عندما قامت القوات الجنوبية التي شكلتها السلطات الاستعمارية بالهجوم على المناطق الشمالية ، إذ قتلوا كل من ينتمي إلى القسم الشمالي من ضباط وتجار ونساء وأطفال مخلفين وراء هم مجازر مروعة، وفي نفس العام تمكنت القوات الشمالية من اقتحام الجزء الجنوبي واستطاعت إعادة السيطرة وفرض النظام بعد حرب دامية ، ولقد توقفت تلك الحرب بصورة مؤقتة في عام ١٩٧٢، على اثر توقيع **(اتفاقية اديس ابابا)** في عهد الرئيس السوداني (جعفر محمد النميري) بين الحكومة السودانية والانفصاليين الجنوبيين بإشراف امبراطور اثيوبيا (هيلا سيلاسي) والتي نصت على منح جنوب السودان حكماً ذاتيا ، ودمجت قوات حركة الانانيا الجنوبية في صفوف الجيش السوداني [7].

وفي عام (١٩٨٣) قام (النميري) بتقسيم الجنوب الى ثلاث ولايات ، وهو ماعدّ إلغاء (لاتفاقية اديس ابابا) التي كانت تنص على إقليم واحد، وفي نفس العام شهد أيضاً تمرد إحدى الكتائب العسكرية في جنوب السودان فأوفد النميري العقيد (جون قرنق) في الجيش للتفاوض مع الكتيبة المتمردة ، الا انه تحالف مع المتمردين وانشأ(الحركة الشعبية لتحرير السودان) ، وبذلك اندلعت **الحرب الاهلية الثانية** بين (الحكومة السودانية) و (الحركة الشعبية لتحرير السودان) تحت دعوى التهميش والمطالبة بنصيب اكبر في السلطة والثروة وفصل الدين عن الدولة ، واستمرت الحرب حتى تم الاطاحة بالرئيس جعفر النيميري عام 1985 ، من قبل وزير الدفاع (عبد الرحمن سوارالذهب) ، وتم تعيين

1. الجعليون: جماعة كبيرة تقطن على ضفاف النيل شمال الخرطوم وصولاً الى دنقلة، وتعود أصولها الأولى إلى العرب المستعربة أو العدنانيين ، وتضم قبائل متعددة على ضفاف النيل من الشمال إلى الجنوب ، ويعملون بالزراعة، ومن اهم فروعهم هي (الميرفاب ، والرباطات ، والمناصير ،والشايقية ، والجوايرة ، والركابية ،والجمعوية).
2. القحطانيين: تمثل الاوطان السودانية من الشرق الى الغرب ، وتعرف بالقبائل الجهينية ، وتضمرفاعة ، واللحويون ، والحلاويون، والعوامرة ، والخوالدة ، والشاكرية ، وفزارة، والدويجة ، والمسلمية ، والبقارة ، والمحاميد ، والكبابيش ، والمقاربة).
3. قبائل ولاية دارفور: تنتشر في غرب السودان ، ومعظم هؤلاء من المزارعين ، ولمعرفه نسب السكان في السودان وفق اساس اثني ينظر الى الجدول (1)

الجدول 1: :نسب السكان في السودان وفق أساس أثني

ت	المجموعة العرقية	نسبتها إلى اجمالي السكان
.1	العرب	%39
.2	الجنوبيون	%30
.3	مجموعة الغرب (الافارقة)	%13
.4	النوبة (جنوب كردفان)	%6
.5	البجا (شرق السودان)	%6
.6	النوبيون (اقصى شمال السودان)	%3
.7	مجموعات أخرى متنوعة وأجانب	%3
.8	**المجموع**	%100

المصدر: عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دول إلى صراع القوى العظمى ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2009م، ص 26.

المبحث الثاني: جذور وتطور الصراع في السودان وأسبابه

شهدت دوله السودان منذ حصولها على الاستقلال عام 1956م سلسلة من الحروب والثورات بتعقيدات عديدة من بينها الصراعات القبلية والعرقية والدينية ، والصراعات السياسية على السلطة والموارد التي خلفت مئات الآلاف من الضحايا ما بين القتلى

[7] سالي عبدالله دوبح ، الحروب الاهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر، 2024 ، ص 76-77.

ضد الحكومة السودانية (القاطنة الشمال) مع مطلع عام 2004 ، والاضطرابات التي عمّت بعض المدن السودانية ، وبالذات في الجنوب والعاصمة الخرطوم ، بعد مقتل (جون قرنق) زعيم الجنوب ، وبعد جهد كبير ، تم توقيع اتفاق السلام مع الحركة الانفصالية الجنوبية في كانون الأول 2004م فحدثت ازمو دارفور ونتائجها المدمرة على حكومة السودان[10].

انفصال جنوب السودان في كانون الثاني 2011 أسفر استفتاء اجرى في جنوب السودان، نص عليه اتفاق السلام الشامل، عن التصويت بأغلبية ساحقة لصالح التقسيم، وعلى مدى الأشهر الستة التالية ، كان من المفترض بالشمال والجنوب التفاوض على المسائل العالقة، لكنهما فشلا في تنفيذ ذلك، والحصيلة كانت اندلاع النزاع مجدداً وفوراً تقريباً بعد ان أصبح الجنوب مستقلاً [11].

أعاد (البشير) هيكلة القوات القبلية في عام ٢٠١٣ لكن تحت مسمى جديد الا وهو (قوات الدعم السريع) (بقيادة محمد حمدان دقلو حميدتي)، وفي عام2015 ، أخضعت لإشراف كل من الأمن الوطني السوداني وجهاز المخابرات [12]، وفي أوائل عام ٢٠١٧ استصدر (البشير) عبر (المجلس الوطني)البرلمان (قانوناً حولها إلى قوة عسكرية رسمية مساندة تقدم الدعم للقوات المسلحة السودانية في تنفيذ مهامها، وتتبع رئيس الجمهورية مباشرة وهو ما جعل ميليشيا الدعم السريع، تعمل باستقلالية كبيرة عن القوات المسلحة في أوقات السلم والحرب ، استمر صعود (قوات الدعم السريع) ففي عام ٢٠١٧، سيطر مقاتلو (قوات الدعم السريع) على مناجم الذهب في (جبل عامر) في دارفور وهو أكبر مصدر لعائدات التصدير في السودان، وهكذا تمتع (محمد حمدان دقلو) بسيطرة مطلقة على واحد من أكبر مصدرين للعملة الصعبة في البلاد واستغل (دقلو) هذه الموارد لتجنيد الأفراد وضمهم لصفوف قواته فضلاً عن تجهيز القوات بالمعدات والاسلحة[13].

الدكتور حسن الترابي نائبا له ، خلال هذه الفترة شهد البلاد على انشاء ديمقراطية ثالثه في السودان وانتخابات حره فاز بها حزب الامه وتم تشكيل حكومة ائتلافيه مع الحزب الاتحادي الديمقراطي وفي عام 1989تم ائتلاف اخر بين حزب الامه والجبهة الاسلامية القومية وعلى اثره تم تعيين دكتور حسن الترابي المنتمي الى الجبهه الاسلاميه القوميه في منصب نائب رئيس الوزراء الا ان الجبهه سرعان ما استقالت من الحكومة بعد ان دخل (الصادق المهدي) في محادثات سلام مع (الحركة الشعبية لتحرير السودان) تم بموجبها اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية على وقف اطلاق النار وتبعته الغاء الشريعه وحل الطوارئ وابطال الاحلاف العسكريه مع مصر وليبيا وفي 30يونيو 1989تم اسقاط حكومه (الصادق المهدي) ولم تستمر هذه الحكومه لفتره طويله حيث تم الانقلاب عليها بشكل سلمي غير مسلح من خلال الانقلاب الذي قاده (حسن الترابي) ونفذه (عمر البشير) عام 1989تسلم مقاليد السلطة بعد انقلاب عسكري في السودان [8].

عندما اصبح الرئيس (عمر البشير) رئيساً للسودان في عام ١٩٨٩م ، وإعلان قيام حكومة إنقاذ وطني ، لم تتوقف الحرب الاهلية الثانية ، إذ عمد إلى انتهاج استراتيجية خلق ولاءات قبلية في أطراف البلاد من خلال تسليحها لتقف إلى جانب حكومته في حالات حرب أهلية، أو انقلاب، أو صراع قبلي، أو حملة عصيان مدني ، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الاستراتيجية إلى عدم اقتصار استخدام القوة والعنف على جهات رسمية معينة في المناطق التي تشهد خروقات أمنية ، ويمكن ملاحظة ذلك عندما شهدت دارفور في العام ٢٠٠٣ حركة تمرد واسعة على مواقع حكومية وعسكرية ونتيجة لذلك عملت الحكومة على دعم القبائل المسلحة التي عرفت باسم (الجنجويد)التي كانت في وقت سابق جزءاً من حرس الحدود، إذ شاركت بفاعلية في إخماد حركة التمرد في دارفور الذي راح ضحيته أكثر من 500,000ألف مواطن [9].

وفي ظل هذه الحكومة أيضاً (حكومة البشير) ، اندلعت أسوأ الحروب ، إذ أشتعل الصراع، وتفاقمت الازمة في إقليم دارفور ، وادت الى حدوث انشقاقات جديدة ونشوء حركات عسكرية مسلحة

---

[10] محمد عادل زكي ، مصدر سبق ذكره، ص 348.

[11] اماني الطويل ، السودان من صراع الى صراع ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مايو 2012، ص 4.

[12] شيماء سميرو محمد حسين ، الصراع المسلح السوداني العوامل – التداعيات – التحديات ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين 2023، ص 14-15.

[13] هالة سالم خلف وخلف عبد الله محمد ، الحرب في السودان بعد عام 2023 وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية ، العدد (60)، أيلول 2024 ، كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية ، ص 531.

[8] جنوب السودان تاريخ من الأزمات ، قناة الجزيرة ، 17 آب 2024 ، على الرابط الالكتروني : www.aljazeera.net/ amp/encyclopedia/2010.

[9] ثورة ديسمبر : السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2020، ص 21-22.

اولاً: الاستعمار البريطاني: في عام 1898وقعت السودان تحت الاحتلال البريطاني وفي الوقت نفسه بريطانيا كانت ، ومن منطلق سياسه بريطانيا فرق تسد عملت بريطانيا على اضعاف السودان من خلال بث التفرقة بين القبائل الشمالية والجنوبية، إذ ان القبائل في الشمال هي ذات غالبية عربية اسلامية ، والقبائل في الجنوب ذاته غالبيه مسيحية ، عملت بريطانيا خلال استعمارها للسودان على خلق فجوة بين الشمال العربي المسلم والجنوب ذي الأغلبية الوثنية والذي تقوده أقلية مسيحية، لدرجة أنه في عام 1922، صدر إعلان بريطاني بإغلاق مناطق جنوبية يقول (لا يجوز لأي شخص من غير أهالي السودان أن يدخلها ويبقى فيها إلا إذا كان حاملاً رخصة بذلك، ويجوز للسكرتير الإداري أو مدير المديرية منع أي شخص من أهالي السودان من دخول تلك الجهات أو البقاء فيها) ، كما عززت السلطات الاستعمارية دور البعثات التبشيرية، وسياسة إضعاف الثقافة العربية، وإحلال الموظفين الجنوبيين محل الشماليين، ومنع التجار الشماليين من الوصول إلى الجنوب، حسبما يقول عمرو موسى في كتابه سنوات الجامعة العربية ، أي من عام 1899الى عام 1956 بدلت سلطات لها جهوده من خلال تشويه سوره الروابط التاريخية التي تربط بين ابناء الشمال والجنوب في السودان وذلك من خلال تطبيق سياسات ارتكزت على خلق طرفي نقيض من خلال محاربه العروبة والاسلام في الجنوب بغيت عزل له اداريا وفكريا وروحيا وبالتالي تسهيل عمليه فصله عن الشمال وضمه اليها في شرق افريقيا الامر الذي جعل جنوب السودان يمثل محورا اساسيا في استراتيجية البريطانية وتنفيذ استراتيجية عملت بريطانيا على فرض سيطرتها على اقاليم الجنوب عن طريق سياسه فرق تسد ، جوهرة السياسة التي اتبعها الاستعمار البريطاني استبطنت في حقيقتها تكريس حالة القهر والاذلال بقفل وعزل الجنوب عن الشمال، ولتطبيق هذه السياسة اصدرت بريطانية عدة قوانين كقانون الجوازات والتصاريح وقانون المناطق المقفولة والمعلقة، وإنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان والذي لم يكن يشمل جنوب السودان لتجعله كيان منفصل بعيد عن الشمال إضافة إلى ذلك حاربت بشتى الوسائل انتشار اللغة العربية والاسلام في الجنوب ، وفي الوقت نفسه سمحت للإرساليات التبشيرية المسيحية في الجنوب بمطلق الحرية، فضلاً عن فرض استخدام اللغة الانكليزية [16].

[16] هالة سالم خلف وخلف عبد الله محمد ، الحرب في السودان بعد عام 2023 وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية ، العدد (60)، أيلول

في عام ٢٠١٩م، كانت (قوات الدعم السريع) في مقدمة منفذي الانقلاب ضد الرئيس (عمر حسن البشير)، وصار قائد الدعم السريع (محمد حمدان) نائباً لرئيس المجلس العسكري، ثم في عام ٢٠٢١، أصبح النائب الأول الرئيس مجلس السيادة (عبد الفتاح البرهان) عندما أيد (محمد حمدان دقلو) قرار البرهان بخصوص ابعاد المدنيين عن السلطة، وبذلك أصبحت قوات (محمد حمدان دقلو) مؤسسة ضخمة ذات موارد مالية هائلة ومركز ثقل عسكري وسياسي، لكن الخلافات غير المعلنة ثارت من جديد بين الجانبين في محاولة السيطرة على إدارة الدولة ، لاسيما في عام ٢٠٢٢، عندما وقعت قوى إعلان الحرية والتغيير الاتفاق الاطاري مع الجيش السوداني الذي يرمي إلى الدخول في مسار جديد يقوم على دمج قوات الدعم السريع مع الجيش السوداني وإرساء الحكم المدني في السودان، وأعلن رئيس (الدعم السريع)(محمد حمدان دقلو) أيضاً دعمه لهذا الاتفاق باعتباره المخرج الوحيد لما تشهده السودان من اوضاع متأزمة، وأبدى عدم ممانعته من دمج قواته الدعم السريع في الجيش، كذلك أعلن عبد الفتاح البرهان قائد الجيش السوداني عن دعمه للاتفاق الإطاري وعلى وجه الخصوص احد بنوده التي تنص على دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني، لكن سرعان ما نشب الخلاف بين الطرفين بشأن دمج تلك القوات في الجيش ضمن ما يسمى بـ الإصلاح الأمني والعسكري للقوات السودانية، حيث طالب البرهان قائد الجيش السوداني بعملية دمج سريعة تنتهي مع نهاية الفترة الانتقالية[14].

وفي منتصف نيسان 2023، اندلعت الحرب بين الجيش السواني والدعم السريع التي تسببت في مقتل الآلاف من أطراف المتحاربة، فضلاً عن قتل وتهجير آلاف المدنيين ولا تزال الحرب مستمرة بين الطرفين [15].

عليه يمكن القول أن الحرب في السودان ليس مجرد تاريخ أو سلسلة من الأحداث بل تعكس الانقسامات العميقة داخل المجتمع السوداني والصعوبات التي واجهت مسعى البلاد نحو الوحدة والتقدم.

المطلب الثاني: اسباب الصراع في السودان

هناك جملة أسباب داخلية وخارجية ساهمت في تفاقم وتغذية الصراعات الاثنية في السودان أبرزها :

[14] هالة سالم خلف وخلف عبد الله محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 531-532.

[15] المصدر نفسه، ص 532.

ثانياً: الاسباب الاقتصادية: وجود الثروات الكبيره في الجنوب من ذهب واراضي خصبه حيث انه تقدر حوالي 75%من من الموازنة السودانية تاتي من جنوب السودان وليس الشمال وبالفعل عندما استقلت الجنوب عانى الشمال الكثير من الازمات الاقتصاديه في البلد، فبعد ان رفض الشمال استقلال السودان وانشاء الدولة حدثت حرب اهلية([17]).

ويعاني السودان من خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية ويتضح ذلك من تركيز المشاريع التنموية في أوساط البلاد وحرمان أطرافها من التنمية الاقتصادية، ففي اطار سعي الاستعمار للاستفادة من خيرات البلاد، عمد الى الاستثمار في مجال زراعة القطن ووقع الاختيار على منطقة الجزيرة الخصبة وتوفر مياه النيل ومشروع الجزيرة وما تبعه من خدمات صحية وتعليمية في الوقت التي تعاني فيه اطراف البلاد من قلة المشاريع التنموية([18]).

ثالثاً: ضعف الحكومة السودانية: حيث أخفقت نخب ما بعد الاستقلال من بناء دولة وطنية ديمقراطية تستند إلى أسس ومبادئ المواطنة، وتكون قادرة على استيعاب التعددية المجتمعية العرقية والقبلية والدينية والجهوية والتي يمتاز بها المجتمع السوداني وتحويلها الى مصدر قوة واثراء بدلا من أن تكون مصدرا للنزاعات والحروب(19) أن البلاد عانت دوماً من ضعف السلطة المركزية وتدهور شبكات النقل التي تقلل قدرة السلطة على السيطرة، والتقلب بين الحكم العسكري المستبد والديمقراطي الضعيف، يعد التنازع على السلطة والنفوذ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من أهم الاسباب التي فاقمت الأحداث في السودان ، إذ أن كلا الطرفين يتطلع إلى المناصب السياسية والحكومية من خلال التمسك بالحركات الشعبية والولاءات الاثنية [20].

رابعاً: تمدد الدور السياسي للجيش: فمن الملاحظ انه منذ استقلال السودان عام 1956 وحتى عام 2023، حكم العسكريون البلاد مدة تتجاوز 55 عاما، وهو الأمر الذي كرس من ظاهرة تسيس الجيش، فضلاً عن كثرة الانقسامات في صفوف النخب السياسية وعجزها الدائم عن بناء حد ادنى من التوافق الوطني، وقد كان للاختلافات والتناقضات بين المركز والاطراف احد ابرز التحديات فتاريخيا تسيطر النخبة النيلية على مفاتيح السلطة والثروة، وهو الأمر الذي عمق من حالة التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي المناطق عديدة من السودان، كما أسهم في ظهور حركات التمرد المسلحة وعمل على تغذية الحروب الأهلية والصراعات الممتدة([21]).

خامساً : التنوع الأثني: ومن أكبر المشكلات التي تواجهها البلاد الخلافات بين القبائل خاصة ذات الإثنيات المختلفة حول حقوق الملكية والرعي، في ظل زيادة عدد السكان والهجرات الداخلية والخارجية والتغيرات المناخية وانتشار السلاح، مما خلق نزاعاً على الموارد([22]).

المبحث الثالث: الجهود الاقليمية والدولية لتسوية الصراع في السودان

هناك جهود عدة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي لتسوية الصراع في السودان سيتم تناولها في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول: الجهود الاقليمية لتسوية الصراع

الإتحاد الأفريقي: في مؤتمر الاتحاد الافريقي الدورة العادية الثالثة في اديس ابابا – إثيوبيا 6-8 آب 2004، ابرز ما جاء بالمؤتمر(23):

1. يؤكد مجددا قلقه الشديد إزاء الوضع السائد في إقليم دارفور في السودان ، لا سيما الأزمة الإنسانية والتقارير المستمرة حول انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الهجمات ضد المدنيين التي تقترفها ميليشيات (جانجويد) المسلحة وغيرها من المجموعات المسلحة غير النظامية ويكرر الحاجة إلى تطبيق العدالة علي جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور.

2024 ، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية ، ص 529- 530. كذلك ينظر: حسان عطية موسى ، النازحون من الداخل وتجربة السودان ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة أفريقيا العالمية ، السودان – الخرطوم ، 2009م، ص 31.

[17] اماني الطويل ، السودان من صراع الى صراع ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مايو 2012، ص 11.

[18] هالة سالم خلف وخلف عبد الله محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 534.

[19] داليا عادل شيت ، تجاذب السلطة وضمور الدولة..دراسة حالة النزاع في السودان عام ٢٠٢٣، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٨)،ايلول ٢٠٢٤، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، ص٢١٥.

[20] مصطفى زهران ، السودان الجديد تحولات السياسة والمجتمع والدين ، المركز التركي للدراسات العالمية والمحلية ، تركيا ، 2020، ص 33.

[21] داليا عادل شيت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٥.

[22] سالي عبدالله دويح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-١٧.

[23] مؤتمر الاتحاد الافريقي ، الدورة العادية الثالثة ، اديس ابابا – إثيوبيا 6-8 آب 2004.

الدولي إلى تقديم التعاون والدعم اللازمين الأعضاء اللجنة من أجل التنفيذ الناجح لتفويضهم[24].

مبادرة منظمة (إيغاد): منذ الإطاحة بحكم الرئيس السابق عمر البشير تسعى منظمة «إيغاد» لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة في السودان، أملاً في تسوية أزمة تقاسم السلطة بين العسكريين والمدنيين والوصول إلى حكم مدني، ومن الجدير بالذكر ، كما وقعت الهيئة برامج لبناء القدرات العسكرية والأمنية في مواجهة الإرهاب وتعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، فكان هدف قمة (إيجاد) إنهاء النزاع في السودان (إقليم دارفور) ، ومع اشتعال الصراع بين البرهان و«حميدتي»، أطلقت «إيغاد» في 26 أبريل (نيسان) 2023، مبادرة لتسهيل الحوار بين الأطراف كافة، وإيجاد حل جذري للأزمة السودانية، لم تؤت ثمارها حتى الآن[25].

المطلب الثاني: الجهود الدولية لتسوية الصراع

الامم المتحدة: اقتصرت البرامج والمشاريع في المرحلة الأولى على تقديم المساعدات الغذائية وتوفير المياه النظيفة، علاوة على الخدمات الصحية الأساسية؛ ثم تطور الأمر مع مرور الوقت ليشمل برامج العملية الأمن الغذائي الأسري: التقاوي والمعدات الزراعية اليدوية، والثروة الحيوانية، وتوريد أدوات صيد الأسماك، ومشاريع غوث اللاجئين في السودان بين يدي توقيع اتفاقية السلام الشامل 2005 تضمنت العملية برامج جديدة شملت بناء السلام، وترقية أوضاع حقوق الإنسان، وإزالة الألغام والتوعية بشأنها. أما في مجال تنفيذ المشاريع والبرامج فقد انتقل الأمر من مفوضية الإغاثة والتعمير إلى الإدارات الفنية بمكاتب وكالات الأمم المتحدة في الخرطوم ونيروبي، كذلك لم يسلم جانب المتابعة والمراقبة من الهيمنة التدريجية من قبل قسم المساعدات الإنسانية في نيويورك؛ ومن ثم مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في جنيف[26].

2. يلاحظ أنه على الرغم من الوضع الإنساني الخطير في دارفور، فإنه لا يمكن وصفه بالإبادة الجماعية، ويلاحظ أيضًا أنه يتعين معالجة الأزمة بأسرع ما يمكن لتجنب تصاعدها.
3. يرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة السودان لحماية السكان المدنيين وتسهيل أعمال الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وتمكينهما من الوصول إلى السكان المتضررين بدون قيود. ويرحب بما تعهدت به حكومة السودان بنزع أسلحة مليشيات (جانجويد) وتحييدها وكذلك المجموعات المسلحة الأخرى ويحث حكومة السودان على الاستمرار في تنفيذ هذه التعهدات.
4. يؤكد أنه يتعين على الاتحاد الأفريقي مواصلة قيادة هذه الجهود لمعالجة الأزمة في دارفور كما يتعين علي المجتمع الدولي مواصلة دعمه لهذه الجهود.

وفي نهاية مايو عام 2023، أعلن الاتحاد الأفريقي عن خريطة طريق لحل الصراع بالسودان، تضمنت (وقفاً فورياً ودائماً للأعمال العدائية، وحماية المدنيين، واستكمال العملية السياسية الانتقالية، وتشكيل حكومة مدنية ديمقراطية) ، وقرار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، موسى فكي محمد في 17 يناير/ كانون الثاني 2024، بتكوين لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بالسودان والتي تضم ثلاث شخصيات إفريقية بارزة برئاسة محمد بن شمباس، الممثل السامي للاتحاد الإفريقي لإسكات السلاح، وعضوية كل من سبيسيوسا وإنديرا كازيبوي، النائبة السابقة لرئيس جمهورية أوغندا، والسفير فرانسيسكو ماديرا الممثل الخاص السابق لرئيس المفوضية إلى الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، يمثل تحركا جديدًا للمنظمة الإفريقية تجاه أزمة الحرب في السودان وهي تكمل عامها الأول، دون أفق واضح لنهايات سريعة لها، وهو ليس التحرك الأول حيث ظل الاتحاد الإفريقي يراقب الأزمة السودانية منذ اندلاعها، ويقوم ببعض التحركات والاتصالات دون ثمار تذكر ، ووفقا للقرار، سيعمل أعضاء لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى مع جميع أصحاب المصلحة السودانيين وهم جميع الأطراف المدنية وكذلك الأطراف العسكرية المتحاربة والجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيقاد" والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لضمان عملية شاملة تهدف إلى الاستعادة السريعة للسلام والنظام الدستوري والاستقرار في السودان، ودعا مفوض الاتحاد الإفريقي جميع أصحاب المصلحة السودانيين والمجتمع

---

[24] محمد خليفة صديق ، الاتحاد الإفريقي وأزمة السودان: الجهود والسيناريوهات، ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 30 آيار 2024.

[25] احمد مصطفى كامل المليجي وآخرون ، تحديات الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي ، مجلة الدراسات الإفريقية ، مجلد (45) ، عدد (4) ، ج1 ، اكتوبر 2023، ص 390.

[26] محمد الفاتح عوض مجذوب إبراهيم ، تقاطع السياسة في العون الانساني في السودان عملية شريان الحياة 1980–2010، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت –لبنان ، 2014، ص 117.

السودان، لا سيما غربي البلاد، لن يكون في أمد قصير، ووفق هارون، يتراجع دور القوى السياسية والمدنية لأسباب ذاتية منها افتقارها للقدرة على التطوير الذاتي والمواكبة، ولتأثرها بسنوات الحكم العسكري–الإنقاذي الطويلة، وبسبب تشظيها، ولنشوء حركات الاحتجاج المسلح في أطراف البلاد، وعدم توفر الاستقرار المطلوب لتوفير البيئة المواتية لنشوء مجتمع مدني قوي، فضلا عن تضعضُع الدولة السودانية، مما ينعكس سلبا على مجمل الأوضاع [28].

سيؤدي تعقيد الصراع إلى جذب الجهات الخارجية التي صارت متورطة في تقديم الدعم والموارد للفصائل المتحاربة، سواء بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، وسيسفر هذا التدخل الخارجي عن زيادة حدة القتال وإطالة أمد معاناة الشعب السوداني. ومن المؤكد أن الحرب الأهلية المطولة ستكون لها تداعياتها الجوهرية على استقرار السودان وأمنه الإقليمي، حيث ستتصاعد التوترات العرقية لتُفاقم من الانقسامات الاجتماعية وتمزق نسيج المجتمع السوداني، كما أن استمرار العنف والنزوح سيؤدي إلى إجهاد موارد البلاد وبنيتها التحتية، ما سيعرقل التنمية الاقتصادية ويتسبب في استمرار دائرة الفقر.

أما على المستوى الإقليمي، فسيمثل الصراع تهديداً جسيماً للاستقرار بسبب احتمالية أن يمتد إلى الدول المجاورة، ويُغذي الخصومات الإقليمية، ويخلق ملاذات آمنة للجماعات المسلحة. وسيواجه المجتمع الدولي تحدياً في حل الأزمة الإنسانية ومنع التصعيد الإضافي، علاوةً على النظر في التداعيات السياسية والاقتصادية طويلة الأجل للحرب الأهلية المطولة في السودان[29].

الخاتمة:

من خلال تناولنا الموضوع يتضح أستمرار وتطور الصراع في السودان قبل استقلال السودان بعام وإلى الآن، وهذا يرجع لعدة أسباب داخلية ابرزها ضعف الحكومات المتعاقبة في السودان، إذ نجد كل حكومة تفضل فئة معينة على حساب الأخرى وهذا بطبيعة الحال تؤدي للصراعات الاثنية ، فضلًا عن أسباب اقتصادية تتعلق بتوزيع الموارد الاقتصادية ، وايضا يرجع لأسباب

ونجد العشرات من قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت في الماضي تحت الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق بالصراع السوداني في دارفور، أهمها قرار مجلس الأمن الدولي 1593 الصادر تحت الباب السابع، والذي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في العام 2005، وهناك أيضا قرار الكونغرس الأميركي الموسوم بـ"قانون سلام ومحاسبة دارفور"، وهو تشريع أميركي أصيل. كما أن هنالك كثيرا من القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، هذا إضافة إلى أن السودان يمثل بندا ثابتا في اجتماعات وأروقة مجلس الأمن والسلم الأفريقي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان ، وفوق هذا كله تبرز البعثة السياسية الأممية المعروفة بـ"يونيتامس" (UNITAMS) والمفوضة بموجب قرار مجلس الأمن 2524 الصادر تحت الباب السادس من الميثاق الأممي في يونيو/حزيران 2020، وذلك لمساعدة السودانيين في إنجاز الانتقال السياسي الديمقراطي والسلام، وهذا ما حدا بالبعثة الأممية هذه الأيام للانخراط في تشجيع السودانيين على الحوار في ما بينهم بغية إيجاد حل لأزمتهم.

وتنتشر في الإقليم منذ 2008 بعثة حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يتجاوز عدد أفرادها عشرين ألفا من العسكريين وعناصر الشرطة والموظفين من مختلف الجنسيات[27].

المطلب الثالث: مستقبل الصراع في السودان

يدخل السودان عامه الثاني منذ اندلاع القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع بلا بارقة أمل لإنهاء الحرب التي تهدد وحدته ونسيجه الاجتماعي، وصار نحو ربع عدد مواطنيه بين نازح ولاجئ ، يرى المفكر السوداني محمد محجوب هارون أنه مع استمرار استنزاف الحرب للمقدرات البشرية والماديّة للدولة والمجتمع، فإن الأداء العسكري للجيش الوطني والقوى الأهلية المساندة له التي تقاتل إلى جانبه يتحسّن في مقابل تراجع أداء الدعم السريع والجماعات الأهلية المتحالفة معه، خاصة فيما يلي العمل العسكري المنظّم تحت قيادة موحّدة ، وفيما يعتقد أن فُرص الجيش الوطني في السيطرة على نطاق واسع من العاصمة هي الأكبر، لكنه يرى أن تحقيق سيطرة واسعة للجيش على أقاليم

[28] في ذكراها الاولى، ما السيناريوهات المحتملة، الجزيرة نت، 2024، على الرابط الالكتروني: www.aljazeera.net

[29] مستقبل الصراع في السودان، موقع أسباب، اغسطس 2023، على الرابط الالكتروني: www.asbab.com

[27] أزمة دارفور من 2003 إلى 2016، قناة الجزيرة، ايلول ٢٠١٦، على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/7

خارجية ابرزها الاستعمار البريطاني الذي زرع التفرقة بين مكونات الشعب السوداني من خلال تفضيل فئة على حساب الاخرى، انطلاقًا من سياسة فرق تسد، لذا نجد استمر وتطور الصراع في السودان من سنة لاخرى، ولقد تدخلت عدة جهود اقليمية ودولية لتسوية الصراع ، الا انه لم تمنع الصراع، اذ انه يحدث الخلافات وتؤدي حروب اهلية طويلة المدى حتى تظهر الدعوات لتسوية الحروب الاهلية في السودان.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول ان حل مثل هكذا مشاكل يتطلب تظافر جهود من جميع الاطراف المتنازعة ونبذ خلافاتهم والتركيز على ايجاد الحلول لها فضلًا عن ان تكون لديهم رغبة حقيقية في حلها على ان يكون اول المذعنين لذلك الحكومة السودانية والمجتمع الدولي من خلال فتح باب الحوار بين المجموعات الاثنية المختلفة وتعزيز ثقافة المشاركة بعيدًا عن الاقصاء والتهميش، اضافة الى ذلك يجب على الحكومة السودانية التركيز على حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تثير المشاكل بين ابناء المجتمع.

المصادر

1. السودان التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) ، تشرين الأول ٢٠١٤م.
2. اكرام بركان ، النزاعات الداخلية بعد احداث 11 سبتمبر 2011 من منظور الدولة الفاشلة دراسة حالة النزاع في السودان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة – الحاج لخضر ، كلية العلوم السياسية والحقوق – قسم الحقوق ، 2016–2017.
3. محمد عادل زكي ، الاقتصاد السياسي للتخلف مع اشاره خاصة الى السودان وفنزويلا، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت –لبنان، نيسان 2012.
4. بهاء الدين مكاوي ، التنوع الاثني والوحدة الوطنية في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (176) ، نيسان 2009م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر– القاهرة.
5. زهراء جبر ورور ولطفي جميل محمد، دوافع ظهور الصراع بين حكومة السودان وجنوبة، مجلة ابحاث ميسان ، العدد (35) ، المجلد (18)، حزيران 2022، جامعة ميسان.
6. رعد خضير صليبي الزبيدي ، المواطنة والاقليات في جمهورية السودان، العدد (3) ، 2020، المجلة العراقية للعلوم السياسية.
7. سالي عبدالله دوبح ، الحروب الاهلية في السودان والموقف الإقليمي والدولي ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر، 2024.
8. جنوب السودان تاريخ من الأزمات ، قناة الجزيرة ، 17 آب 2024 ، على الرابط الالكتروني : www.aljazeera.net/ amp/encyclopedia/2010.
9. ثورة ديسمبر : السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2020.[1]
10. اماني الطويل ، السودان من صراع الى صراع ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مايو 2012.
11. شيماء سميرو محمد حسين ، الصراع المسلح السوداني العوامل – التداعيات – التحديات ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين 2023.
12. هالة سالم خلف وخلف عبد الله محمد ، الحرب في السودان بعد عام 2023 وافاقها المستقبلية، المجلة السياسية والدولية ، العدد (60)، أيلول 2024 ، كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية.
13. حسان عطية موسى ، النازحون من الداخل وتجربة السودان ، معهد دراسات الكوارث واللاجئين ، جامعة أفريقيا العالمية ، السودان – الخرطوم ، 2009م.
14. داليا عادل شيت ، تجاذب السلطة وضمور الدولة..دراسة حالة النزاع في السودان عام ٢٠٢٣، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٨)،ايلول ٢٠٢٤، كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين.
15. مصطفى زهران ، السودان الجديد تحولات السياسة والمجتمع والدين ، المركز التركي للدراسات العالمية والمحلية ، تركيا ، 2020.
16. مؤتمر الاتحاد الافريقي ، الدورة العادية الثالثة ، اديس ابابا – إثيوبيا 6–8 آب 2004.
17. محمد خليفة صديق ، الاتحاد الإفريقي وأزمة السودان: الجهود والسيناريوهات، ورقة تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 30 آيار 2024.

18. احمد مصطفى كامل المليجي وآخرون ، تحديات الأمن الجماعي في إطار الاتحاد الأفريقي ، مجلة الدراسات الإفريقية ، مجلد (45) ، عدد (4) ، ج1 ، اكتوبر 2023.
19. محمد الفاتح عوض مجذوب إبراهيم ، تقاطع السياسة في العون الانساني في السودان عملية شريان الحياة 1980–2010، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت –لبنان ،2014.
20. أزمة دارفور من 2003 إلى 2016، قناة الجزيرة ، ايلول ٢٠١٦، على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/9/7